المساعي الأمريكية لعرقلة تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق ١٩٩٧–١٩٩٨ (دراسة تاريخية)

أ.د مهند عبد العزيز عطية (كلية الآداب – جامعة ذي قار–العراق)

م.م علي عطية كامل (طالب دكتوراه/ كلية الآداب – جامعة ذي قار–العراق)

الملخص

على الرغم من إن إقرار برنامج النفط مقابل الغذاء من قبل مجلس الأمن الدولي لمساعدة العراق وانتشال الوضع الإنساني المتدهور بعد التقارير التي رفعتها لجان الأمم المتحدة، إلا أن الدور الأمريكي كان واضحًا في إفشال البرنامج ووضع العراقيل أمامه، مستغلاً دورها الكبير في مجلس الأمن الدولي، وكذلك تحكمها باللجان الدولية المشرفة على تطبيق البرنامج الغذائي في العراق فقد أخرت الكثير من العقود، ورفضت عدد آخر من عقود الشراء التي جاءت وفق هذا البرنامج.

Abstract:

Although the adoption of the oil-for-food program by the UN Security Council to help Iraq and recover the deteriorating humanitarian situation after reports submitted by UN committees, the American international was clear in the failure of the program and put obstacles in front of him, taking advantage of its great role in the UN Security Council, As well as governed by international committees overseeing the implementation of the food program in Iraq has delayed many of the contracts and rejected a number of other contracts that came under this program.

المقدمة:

سعت الولايات المتحدة الأمريكية عند نهاية الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ إلى فرض سيطرتها على الشرق الأوسط وإخضاع دوله وفق استراتيجية مرسومة ومعدة بشكل الذي يوافق النظام العالمي الجديد والذي اعتمدته إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب ١٩٨٩–١٩٩٣، وكذلك الرئيس بيل كلينتون ١٩٩٣–٢٠٠١، وكان العراق أولى الدول الواجب إخضاعها؛ نتيجة لموقعة الاستراتيجي من منظور السياسة الأمريكية، لذلك عملت على استدراجه لغزو الكويت عام ١٩٩٠، ليسهل الأمر على الإدارة الأمريكية من توجيه ضربة عسكرية في كانون الثاني عام

١٩٩١ للجيش العراقي وتجبره على الانسحاب من الأراضي الكويتية، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل عملت الولايات المتحدة الأمريكية على فرض حصار اقتصادي على العراق منذ عام ١٩٩٠ مستغلة نفوذها في مجلس الأمن الدولي كونها عضو دائم العضوية لإصدار القرارات التي فرضت عقوبات اقتصادية على العراق، جاء البحث بمقدمة ومبحثين وخاتمة لأهم ما توصل إليه البحث، تناول المبحث الأول: دور الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مجلس الأمن الدولي عام ١٩٩٧، فيما عالج المبحث الثاني: تصاعد النشاط الأمريكي في عرقلة برنامج النفط مقابل الغذاء خلال عام ١٩٩٨. اعتمد البحث على مجموعة من الوثائق المنشورة الصادرة من الأمم المتحدة و مجلس الأمن الدولي، فيما يخص القرارات والتقارير السنوية، كذلك التقارير الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية المرسلة إلى الكونغرس الأمريكي، إضافة إلى مجموعة من الدراسات الأكاديمية والكتب والجرائد والمجلات.

المبحث الأول: دور الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مجلس الأمن الدولي عام ١٩٩٧:

فشل برنامج النفط مقابل الغذاء في تحقيق الهدف الذي وجد من أجله وهو رفع المعاناة عن الشعب العراقي، وما إن انتهت مرحلة المماطلة والتأخير واستغلال واشنطن القرار ٩٨٦ لأغراض الدعاية حتى بدأت تضع العراقيل أمام تنفيذ القرار، وعندما بدأ النفط يتدفق في نهاية عام ١٩٩٦ حتى بدأت مشاكل بشأن كفاءة توزيع المواد الغذائية والتجهيزات الطبية، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بسحب موظفيها العاملين في برامج المساعدات الأمر الذي شكل عائقاً أمام تطبيق القرار[١].

وفي اليوم الأول من كانون الثاني ١٩٩٧ جدد مجلس الأمن الدولي الحصار على العراق المفروض منذ أكثر من ست سنوات ونصف السنة معتبراً إن شروط الرفع لم تستكمل بعد[٢]، وفي الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٩٧ أودعت أول ثمار بيع البترول بموجب القرار ٩٨٦

(١) جيف سيمونز، التنكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص٢٨٠.

(2) *U.S.D.S., United States Participation in the United Nations : Report by the President to the Congress For the Year 1997, Bureau Of International Organization Affairs 1998, P.3;* جريدة النهار، بيروت، العدد(١٩٦٣٤)، ١ كانون الثاني ١٩٩٧.

في الحساب الخاص بالعراق الخاص في أحد البنوك التابعة للأمم المتحدة بنيويورك[٣]، وفي الرابع من آذار أبقى مجلس الأمن الدولي على الحصار الاقتصادي لحين تنفيذ القرارات[٤]، وبهذا حققت الولايات المتحدة الأمريكية سيطرتها على عائدات النفط العراقي، وعبرت أول شحنة من السلع المرسلة إلى العراق بموجب القرار ٩٨٦ الحدود التركية في العشرين من آذار ١٩٩٧[٥]، وقد صرحت مادلين أولبرايت[٦]، في السادس والعشرين من آذار ١٩٩٧ في أول خطاب سياسي لها كوزيرة للخارجية الأمريكية في حكومة بيل كلينتون[٧] الثانية[٨] بأنها لا تتفق مع الدول التي تقول إذا امتثل العراق لالتزاماته المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ينبغي رفع الحصار. ووجهة النظر التي لا تتزعزع هي إن العراق يجب إن يثبت نواياه السلمية، وثمة دليل طاغ على أن نوايا

---

(٣) إليس بسيرينى، عرض الأحداث التي وقعت في بغداد في الفترة من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩ (الحرب الممتدة التي لا تعرف لها اسماً)، ترجمة: محمد رفعت عواد، تقديم ميشيل جولي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٦٢.

(٤) جريدة النهار، بيروت، العدد (١٩٦٨٤)، ٤ آذار ١٩٩٧، السنة الرابعة والستون.

(٥) ضمت مواد غذائية (بازلاء وفاصوليا بيضاء) من نقطة عبور خابور زاخو. ينظر: إليس بسيرينى، المصدر السابق، ص١٦٢.

(٦) مادلين كوربل أولبرايت: سياسية أمريكية. ولدت في مدينة براغ عام ١٩٣٧، وفي بداية الحرب العالمية الثانية هربت عائلتها إلى لندن، وفي نهاية الحرب عادة إلى براغ، وفي عام ١٩٤٨ هاجرت مع العائلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أكملت دراستها وحصلت على شهادة الدكتوراه في العلوم الدولية من جامعة كولومبيا عام ١٩٧٦، وعملت في التدريس في جامعة جورج تاون عان ١٩٨٢ وفي كانون الثاني عام ١٩٩٣ أصبحت ممثلة للولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن حتى عام ١٩٩٧ وثم أصبحت وزيرة للخارجية للمدة ١٩٩٧–٢٠٠١. للمزيد ينظر: مادلين أولبرايت، مادلين أولبرايت "السيدة الوزيرة سيرة ذاتية"، تعريب: محمد توفيق البجيرمي، الحوار الثقافي، بيروت، ٢٠٠٤.

(٧) بيل كلنتون: سياسي ورجل دولة أمريكي. ولد في ولاية اركنساس عام ١٩٤٦، وحصل على شهادة القانون من جامعة جورج تاون عام ١٩٧٢، وتولى عدة مناصب، مدعيا عام لولاية اركنساس عام ١٩٧٦، ثم حاكما للولاية عام ١٩٧٨، وأنتم في نفس المنصب أربع دورات متتالية، انتخب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٢، وهو ثاني أصغر رئيس ينتخب عن عمر ٤٦ سنة. ينظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، دار أسامة، عمَّان، ٢٠٠٣، ص٩٠٠–٩٠١.

(٨) لم تختلف سياسة حكومة بيل كلينتون تجاه العراق في جوهرها عن السياسة السابقة للحكومة الأول، بل سارت على نفس الأساليب بالتشديد في فرض الحصار الاقتصادي على العراق، جيف سيمونز، المصدر السابق، ص٢٠٠؛ مادلين أولبرايت، المصدر السابق، ص٤٠١.

صدام حسين لن تكون سلمية أبدا[٩]، فخلال شهر آذار ١٩٩٧ توصل العراق إلى ٢٢٢ عقد لشراء تجهيزات مواد إنسانية، إلا أن التدخلات الأمريكية منعت من الإقرار بها إلا لتسعة منها فقط[١٠].

بدأ توزيع السلع على المواطنين بإشراف (دنيس هاليداي) ممثل الأمم المتحدة في نيسان ١٩٩٧[١١] إلا إن الضغوط والعراقيل التي كانت تضعها الولايات المتحدة الأمريكية في طريق المساعدات كبيرة لدرجة إن اغلب السلع والمواد تصل في وقت متأخر[١٢]، وفي الغالب بعد فوات الأوان وذلك بسبب التأخير في إبرام الكثير من العقود[١٣] ففي شهر نيسان عرقلة الولايات المتحدة الأمريكية شحن تجهيزات بحجة رفضها تحليق طائرات الهليكوبتر العراقية في منطقة الحظر، ففي الحادي والعشرين من شهر نيسان أوقف الولايات المتحدة الأمريكية ٢١ عقد لتجهيز المعدات الطبية على أساس قائمة أولويات قدمتها منظمة الصحة، وأعقب هذا العمل الأمريكي الأحادي الجانب بعرقلة الولايات المتحدة في الثاني والعشرين والثالث والعشرين من الشهر نفسه (١٩) عقد آخر من قائمة أولويات منظمة الصحة العالمية، وهكذا أوقفت واشنطن في ثلاث أيام(٤٠) عقد للشراء[١٤] ثم أعاقت الولايات المتحدة الأمريكية وعن طريق لجنة

---

(٩) مادلين أولبرايت، المصدر السابق، ص٤٠١؛ جوي غوردون، الحرب الخفية أمريكا والعقوبات على العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، ترجمة عبد الرحمن أيأس، بيروت، ٢٠١٨، ص٢٣.

(١٠) جيف سيمونز، المصدر السابق، ص٢٨١.

(١١) محمد صدام فائق بن طريف، الأزمة الدولية أدارتها دراسة تحليلية لازمة العلاقات العراقية – الأمريكية ١٩٩٠–٢٠٠٣ " دراسة حالة"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٧، ص١٠١.

(١٢) عمل برنامج النفط مقابل الغذاء في مراحل يتألف كل منها من ستة أشهر، ولكل مرحلة فرضت الولايات المتحدة الأمريكية بوجه عام ٩٠% من الحجوز من طرف واحد، وفرضت بريطانيا التي كانت تسير على خطى السياسة الأمريكية ،بنسبة ٣–٥ % من الحجوز من طرف واحد، وفرضت أمريكا وبريطانيا باقي الحجوز بشكل مشترك، فيما لم تفرض أي دولة أخرى حجوز على السلع الداخلة للعراق، جوي غوردون، المصدر السابق، ص٩٢.

(١٣) عصام عبد الفتاح، السجل الأسود لأمريكا الشيطان يسكن تمثال الحرية من إبادة الهنود الحمر .. حتى تدمير العراق، ط١، شركة الشريف ماس للنشر، القاهرة، ٢٠١٥، ص١٥٦.

(١٤) كانت هذه العقود، اثنان من إيطاليا، اثنان من فرنسا، أربع وعشرون من الأردن، اثنا عشر من بريطانيا، جيف سيمونز، المصدر السابق، ص٢٨٢–٢٨٣.

العقوبات في الرابع والعشرين من الشهر نفسه سبع عقود شراء مواد طبية وغذائية من فيتنام والسودان والأردن[١٥].

وفي رسالة مؤرخة بالخامس والعشرين من أيار ١٩٩٧ احتج طارق عزيز[١٦] على قيام ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في لجنة العقوبات بتعطيل تمشية عقود الشراء التي قدمتها الشركات الأجنبية ، وبتعليق العقود الطبية (٢٥٢، ٢٥٣، ٣٩١، ٤٢٩، ٥٥٣) بذريعة احتوائها على مواد طبية مجانية[١٧]، ليعلن بعد ذلك وزير النفط العراقي عامر محمد رشيد في الحادي والثلاثين من أيار ١٩٩٧ باكتمال تصدير كمية النفط المحددة بموجب اتفاق النفط مقابل الغذاء، مطالباً مجلس الأمن الدولي تجديد الاتفاق[١٨].

زاد القرار (٩٨٦) مبلغ المال المرصود بموجب القرارات السابقة وغير كل من توزيع آليات المراقبة و نسب الإيرادات التي خصصت للأغراض المختلفة وأعيد تأكيد سيادة العراق غير إن القرار (٩٨٦) وبرنامج النفط مقابل الغذاء والذي سمح بموجبهما للعراق بتصدير النفط لم يسهمان برفع المعاناة عن الشعب العراقي، كما كان متفق عليه بين العراق ومجلس الأمن الدولي للتخفيف من وطأة الحصار الاقتصادي[١٩] حيث كانت هناك قاعدة لتنظيم البرنامج تقول: كل

---

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) طارق عزيز: رجل دوله عراقي. ولد عام ١٩٣٦، درس في بغداد وتخرج في كلية الآداب بجامعة بغداد ١٩٥٨ انتسب إلى حزب البعث، عمل محررا في جريدة الجمهورية العراقية عام ١٩٥٨ ثم رئيسا لتحرير جريدة الجماهير ورئيسا لتحرير جريدة الثورة عام ١٩٦٨ ثم عين في تشرين الثاني ١٩٧٤ وزيراً للإعلام، وفي عام ١٩٧٧ عين عضواً في مجلس قيادة الثورة وبعد ذلك انتخب عضوًا في القيادة القطرية لحزب البعث، وعند تولي صدام حسين رئاسة الجمهورية عين نائبا لرئيس الوزراء بين عامي ١٩٧٩-١٩٨٣، ثم وزيرًا للخارجية حتى عام ١٩٩١. ينظر: عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٣، مطبعة تكنو برس الحديثة، بيروت، ١٩٩٠، ص٧٥١.

(١٧) المصدر نفسه، ص٣٧٣.

(١٨) جريدة النهار، بيروت، العدد ١٩٧٥٥، ٣١ أيار ١٩٩٧، السنة الرابعة والستون.

(١٩) وجه العراق انتقادات إلى إجراءات تنفيذ اتفاق النفط مقابل الغذاء موضحا إن قيمة الدواء والمستلزمات الطبية التي حصل عليها لا تتجاوز مليوني دولار في حين إن الاتفاق يتيح له الحصول على أدوية بقيمة ٢١٠ ملايين دولار، جريدة السفير ، بيروت ، العدد: ٧٧١٤، ١٢ حزيران ١٩٩٧، السنة الرابعة والعشرون؛ محمد زهير عبد الكريم، تطبيق مجلس الأمن للفصل السابع (دراسة حالة النزاع بين العراق والكويت)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٤، ص٩٧.

ستة أشهر كان يقوم مسئولون في هيئات الطاقة بترتيبات لحظة توزيع المواد. ويتم توزيعها بالفعل، غير أنها أهملت فضلاً عن تجاهل عنصر التدريب ومسالة تعبئة الكوادر والطاقات[٢٠]، إذ تعرضت المبالغ المستحقة للعراق لاستقطاع أجزاء كبيرة منها لصالح صندوق التعويضات وتكاليف مجلس الأمن والأمم المتحدة بحيث لم يصل للعراق والذي تبلغ نسبة سكانه حوالي (٢٠) مليون نسمة سوى (١,٣) مليار دولار كل ثلاثة أشهر أي بمعدل دولارين لكل فرد في الأسبوع، وعلق على ذلك هانز كريستوف فون سبونيك" لماذا كان ينبغي دفع رواتب الأمم المتحدة من موارد العراق المحددة التي كانت الحاجة إليها ماسة لإبقاء شعب على قيد الحياة"[٢١]. وقد وصف جيف سيمونز هذا القرار بأنه كسابقه ليس سوى لعبة سياسية تقسم بالتفاف ومناورة جديدة في العلاقات الدولية ضمن الجهود الأمريكية المستمرة لإحكام الحظر[٢٢]. حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت القرار(٩٨٦) أداة لاستمرار العقوبات الاقتصادية على العراق لضمان سيطرتها على إيرادات النفط العراقي[٢٣]، والدليل على ذلك إن ما يتحصل عليه العراق من أموال جراء عملية بيع النفط هو للمساعدات الإنسانية حيث يتم استقطاع نسبة (١٣%) منها إلى المحافظات الشمالية و(٢٥%) تؤول إلى لجنة التعويضات في جنيف،

---

(٢٠) عصام عبد الفتاح، المصدر السابق، ص١٥٧؛ إن من غير الممكن تسلم جميع السلع الواردة في خطة التوزيع وتوزيعها في مدة ١٨٠ يوم التي حددها القرار ، وعلق الأمين العام على ذلك قائلاً "إن العملية في العراق متشعبة ومعقدة للغاية في ضوء الترتيبات الواردة في القرار ٩٨٦ وتشعب هذه الترتيبات وعلى وجه التحديد الفجوة الزمنية بين بدء تدفق النفط والتسليم الفعلي للمواد الإنسانية لم تبدأ تتضح بصورة كاملة في المرحلة الأولى للقرار ٩٨٦"، الأمم المتحدة، مجلس الأمن، التقارير السنوية ١٦ حزيران ١٩٩٦ – ١٥ حزيران ١٩٩٧، (١٩٩٦–١٩٩٧، 1997/A/52/2، الجزء الأول، الفصل الحادي عشر ، الحالة بين العراق والكويت، ص١٠٤.

(٢١) زباني نوال، العقوبات غير العسكرية في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتطبيقها على العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية (الجزائر)، ٢٠١٥، ص١٢٠.

(٢٢) جيف سيمونز، المصدر السابق، ص١٤٠.

(٢٣) بسمة ماجد حمزة المسعودي، الآثار الاقتصادية والسياسية لقرارات الأمم المتحدة تجاه العراق للمدة من ١٩٩٠–٢٠٠٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١١، ص١٣٨.

و(٢.٢%) تذهب مصاريف إدارية للأمم المتحدة، و(٨%) لتغطية مصاريف لجان التفتيش عن الأسلحة في العراق والباقي مساعدات إنسانية[٢٤].

واصلت الإدارة الأمريكية الحصار الاقتصادي على العراق من خلال لجنة العقوبات المشرفة على تنفيذ مذكرة النفط مقابل الغذاء، حيث إن سلسلة الموافقات والإجراءات المعقدة التي تمر بها كل مرحلة من مراحل البرنامج بحيث يستطيع أي عضو في لجنة العقوبات أن يمنع أو يعرقل طلباً إلى ما لا نهاية عبر طلب المزيد من التفصيلات لأن كل دولة عضو في لجنة العقوبات تمتلك حق (الفيتو) تجاه أي قرار يخص العراق[٢٥]، فعلى سبيل المثال كانت الولايات المتحدة الأمريكية مصممة على الاحتفاظ لنفسها بتقرير ما هو إنساني أو غير إنساني ومنع ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في لجنة العقوبات طلباً من الدنمارك بإمداد المستشفيات بوسائل التدفئة في العراق واعتبره لا يدخل في مجال المساعدات الإنسانية وكذلك الحال بالنسبة لطلب إمداد العراق بخيوط لنسج ملابس للأطفال فقد رفضته لجنة العقوبات أيضاً[٢٦]، كما منع استيراد القمح من تايلاند عام ١٩٩٧[٢٧]. كذلك اتخذ الفيتو ضد استيراد أغطية أسرة للمستشفيات وإطارات لسيارات الإسعاف تسلمها العراق من فرنسا حيث أعلنت الولايات المتحدة استيائها وغضبها[٢٨]، وبسبب هذه التدخلات الأمريكية نجد أن ٥٠% فقط من السلع التي تمت الموافقة

---

(٢٤) محمود شرقي، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق ١٩٩٠-٢٠٠٦، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ابن يوسف بن خدة، ٢٠٠٧، ص١٢٥؛ محمد زهير عبد الكريم، المصدر السابق ، ص٩٧.

(٢٥) فقد كان مجلس الأمن الدولي هو الأخر سبب في تأخير الكثير من المساعدات الداخلة للعراق وفق البرنامج، ففي قطاع الكهرباء تم حجز مخصصات كثيرة ، وكذلك الحال بالنسبة لقطع الغيار اللازمة للصناعات النفطية وحتى في قطاع التعليم كانت هناك مواد محتجزة لفترة طويلة. عصام عبد الفتاح، المصدر السابق، ص١٥٧.

(٢٦) محمد زهير عبد الكريم، المصدر السابق، ص٩٨.

(٢٧) إليس بسيريني، المصدر السابق، ص١٥٠.

(٢٨) تباينت السياسات الأمريكية في نوع السلع الممنوعة ، وبوجه عام فرضت حجوز قليلة على الواردات الغذائية، وفي ما يتعلق بالرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والتعليم والإسكان منعت أمريكا جزءًا من مشتريات العراق لكنها سمحت بالموافقة على جزء من هذه العقود، إما مجالات الكهرباء والاتصالات حُضرت كل السلع تقريباً. ينظر: إليس بسيريني، ألمصدر السابق، ص١٤٩؛ جوي غوردون، المصدر السابق، ص٩٣.

عليها وصلت فعلاً إلى العراق بالإضافة إلى مشكلة العقود التي تم تعليقها نتيجة اعتراض الولايات المتحدة في لجنة العقوبات[٢٩]، فمن الناحية العملية كان الأمريكيون باعتبارهم المسؤولين المسؤولين عن معظم المواد المحتجزة يؤخرون توقيع العقود ولأنه لا توجد حدود زمنية فالوقت كان بلا نهاية بالنسبة لتوقيع العقود وقد يسفر بعض التأخير عن احتجاز دائم لبعض المواد وكانت حججهم في ذلك عدم وجود معلومات كافية سواء من الموردين التجاريين أو من الوزارات العراقية المختصة غير إن الحقيقة هي إن كثيراً من أسباب التأخير كانت تعزى إلى القرارات التي كانت تتخذها السلطات الأمريكية بشكل أساسي[٣٠]، ووصف برنامج النفط مقابل الغذاء بأشهر برنامج أقره مجلس الأمن الدولي لنهب ثروات بلد والذي جرى تطبيقه في العراق[٣١]، وجشع شركات النفط الأمريكية في السيطرة واحتكار النفط العراقي، فعندما أبرمت شركات روسية وفرنسية وصينية اتفاقيات مع الحكومة العراقية على أساس المشاركة بالإنتاج في بعض حقول النفط بالعراق، أحست الشركات الأمريكية بالخطر على مصالحها فصعدت من ضغوطها في واشنطن وأفصحت علنًا عن رغبتها في نفط العراق وقال المدير التنفيذي لشركة شيفرون كينيث وير في خطاب له في نادي الكومنويلث في سان فرانسيسكو "يمتلك العراق احتياطًا هائلاً من النفط والغاز وإنني أود أن أرى شيفرون تصل إليه"[٣٢] .

صادق مجلس الأمن الدولي في الرابع من حزيران ١٩٩٧ على القرار (١١١١)[٣٣]، بالموافقة على استمرار العمل بمذكرة تفاهم النفط مقابل الغذاء في العراق لمدة ستة أشهر

---

(٢٩) محمود شرقي، المصدر السابق، ص١٢٥.

(٣٠) عصام عبد الفتاح، المصدر السابق، ص١٥٧.

(٣١) سعد ساوم عباس، نظام الأمن الجماعي بين نصوص الأمم المتحدة والهيمنة الأمريكية (دراسة حالة العراق)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا، قسم الدراسات الدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢، ص١٨٠.

(٣٢) سلمان علي حسين، جماعات المصالح والضغط ودورها في صنع القرار السياسي الأمريكي، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٧، السنة ٢٠٠٩، ص١٠٠.

(٣٣) الأمم المتحدة القرار بالجلسة رقم (٣٧٨٦) بالإجماع، احتوى على مقدمه و (٦) فقرات: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات والمقررات، ١٩٩٧-١٩٩٨ – S/INF ٥٣، الوثائق الرسمية: السنة الثانية والخمسون، ١٩٩٧، الحالة بين العراق والكويت، ص٩١-٩٢؛ للمزيد حول نص القرار ينظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار ١١١، المؤرخ في ٤ حزيران ١٩٩٧، S/RES/1111(1997)، ص١-٢.

جديدة[٣٤]، والسماح ببيع النفط بقيمة ملياري دولار ابتداء من الثامن من حزيران ١٩٩٧[٣٥]، وبذلك بدأت المرحلة الثانية من برنامج النفط مقابل الغذاء[٣٦]، غير أن هذا لم يمنع التدخلات الأمريكية لعرقلة برنامج النفط مقابل الغذاء، ففي الحادي عشر من حزيران احتج وزير الخارجية العراقي برسالة وجهها إلى رئيس مجلس الأمن الدولي رافضًا تدخل ممثل الولايات المتحدة الأمريكية وتعليق عدد من العقود الطبية بلغت أكثر من(٤٠) عقداً[٣٧]، كما قامت القوات البحرية الأمريكية في السادس من آب ١٩٩٧ باعتراض الباخرة الكمبودية المحملة بمواد تنظيف، وتم تفتيشها بالشكل الذي أدى إلى إتلاف جزء كبير من المواد[٣٨]، وتكررت الحادثة في نهاية شهر آب عندما اعترضت القوات البحرية الأمريكية للسفينة القادمة من فيتنام والمحملة بآلاف الأطنان من مواد الغسيل، وخضعت للتفتيش والاستجواب لمدة ثلاث أيام مما اضطر طاقم السفينة بأمر القوات الأمريكية لرمي جميع الأجهزة الكهربائية الخاص بهم حتى سمح لهم بالعبور[٣٩]، وقد وجهت الحكومة العراقية في الرابع عشر من آب ١٩٩٧ مذكرة احتجاج إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة على التدخل الأمريكي بوضع العراقيل إمام تنفيذ اتفاق النفط مقابل الغذاء خلال المرحلة الثانية، والتي كانت آخرها معارضة الإدارة الأمريكية لعقد عراقي مع فرنسا لشراء مئة سيارة إسعاف[٤٠].

واصلت الحكومة العراقية احتجاجها على التدخلات الأمريكية، ففي الثامن من أيلول ١٩٩٧ احتج وزير الخارجية العراقية طارق عزيز على عدم وجود ترابط بين مواعيد بيع النفط

---

(٣٤) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار ١١١، المؤرخ في ٤ حزيران ١٩٩٧، S/RES/1111(1997)، ص١.

(٣٥) المصدر نفسه، ص٢.

(٣٦) المصدر نفسه، ص١؛

U.S.D.S., United States Participation in the United Nations : Report by the President to the Congress For the Year 1997, Bureau Of International Organization Affairs 1998, P.4.

(٣٧) جيف سيمونز، المصدر السابق، ص٣٧٥.

(٣٨) جيف سيمونز، المصدر السابق، ص٣٧٧.

(٣٩) المصدر نفسه، ص٣٧٦.

(٤٠) جريدة السفير، بيروت، العدد ٧٧٦٩، ١٤ أب ١٩٩٧، السنة الرابعة والعشرون.

ومواعيد تلقي المواد الغذائية، مطالباً الأمم المتحدة وضع حداً للتدخلات الأمريكية في مجلس الأمن الدولي[٤١].

وافق مجلس الأمن الدولي على نص مشروع قرار مقدم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية[٤٢]، وأصدر في الثاني عشر من أيلول ١٩٩٧ القرار رقم (١١٢٩)[٤٣]، والذي وافق فيه على إجراء تعديل في توقيت بيع النفط المسموح به في المرحلة الثانية من اتفاق النفط مقابل الغذاء[٤٤]، إلا أنه حتى وقت صدور القرار لا يزال هناك (٦٠) عقداً لم تجهز وما يقارب أكثر من (٧٠) عقدًا معلقًا بطلب مندوب الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن رفض الأخير لـ(٢١) عقدًا آخرًا[٤٥].

وفي هذا الوقت شهدت تطورات في القضية العراقية داخل مجلس الأمن الدولي عندما أبلغت الحكومة العراقية في التاسع والعشرون من تشرين الأول ١٩٩٧ مجلس الأمن بقرارات متعددة

---

(٤١) جريدة بيروت، العدد ١٩٨٤١، ٨ايلول ١٩٩٧، السنة الخامسة والستون.

(٤٢) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، التقارير السنوية ١٦ حزيران ١٩٩٧ – ١٥ حزيران ١٩٩٨، ١٩٩٧–١٩٩٨، 1996/A/53/2) الجزء الأول، الفصل الثالث، الحالة بين العراق والكويت، ص١٠.

(٤٣) اتخذ القرار بالجلسة رقم (٣٨١٧) بأغلبية (١٤) صوت مقابل لا شيء، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (روسيا)، و احتوى على مقدمة و(٥) فقرات، الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات والمقررات، ١٩٩٧–١٩٩٨ – S/INF ٥٣، الوثائق الرسمية: السنة الثانية والخمسون، ١٩٩٧، الحالة بين العراق والكويت، ص٩٤–٩٥؛ للمزيد حول نص القرار ينظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار ١١٢٩، المؤرخ في ١٢ أيلول ١٩٩٧، S/RES/1051(1997)، ص١–٢.

(٤٤) يقرر إن إحكام القرار ١١١١ سارية، باستثناء انه يؤذن للدول بان تسمح باستيراد النفط والمنتجات النفطية التي منشؤها العراق، بما في ذلك المعاملات المالية وغيرها من المعاملات الأساسية الأخرى المتصلة بذلك مباشرة، بما يكفي لادرار مبلغ لا يتجاوز مجموعه بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال فترة ١٢٠ يوما بداية ١./.. بتوقيت شرق الولايات المتحدة الصيفي من يوم ٨ حزيران ١٩٩٨، وبعد ذلك مبلغ لا يتجاوز مجموعة بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة ٦٠ يوماً تبدأ في الساعة ١./.. بتوقيت شرق الولايات المتحدة الأمريكية الصيفي من يوم ٤ تشرين الأول ١٩٩٧. الفقرة (١) من القرار ١١٢٩، الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار ١١٢٩، المؤرخ في ١٢ أيلول ١٩٩٧، S/RES/1051(1997)، ص١.

(45) *U.S.D.S., United States Participation in the United Nations: Report by the President to the Congress For the Year 1997, Bureau Of International Organization Affairs 1998, P.4;* جيف سيمونز، المصدر السابق، ص٣٧٧.

اتخذتها كان أهمها قراراً يقضي بعدم التعامل مع مفتشي اللجنة الخاصة[٤٦]، وعدم التعامل مع الحاملين للجنسية الأمريكية[٤٧]، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكثيف دورها داخل مجلس الأمن لفرض وتشديد الحصار الاقتصادي على العراق[٤٨].

وقد ربطت الولايات المتحدة العقوبات والحصار على العراق بوجود صدام بالسلطة وأكد ذلك الرئيس كلينتون في خطابه بالرابع من تشرين الثاني ١٩٩٧ بأن الحصار المفروض على العراق سيبقى قائمة طالما بقي صدام حسين بالسلطة[٤٩]، ردت العراق بالثالث عشر من الشهر نفسه بطرد حملة الجنسية الأمريكية العاملين باللجنة الخاصة في قرار اتخذ على وجه السرعة وتم تنفيذه فوراً حيث رحل ستة أمريكيين براً إلى الأردن[٥٠]، الأمر الذي دفع بالرئيس كلينتون إلى التصريح مرة أخرى باليوم الثاني بان العقوبات باقية حتى النهاية طالما بقى صدام بالحكم[٥١].

---

(٤٦) جاء الموقف العراقي رداً على تبني مجلس الأمن الدولي لمشروع أمريكي بموجب القرار رقم ١١٣٤ بالثالث والعشرين من تشرين الأول ١٩٩٧، والقاضي بفرض باستمرار الحصار الاقتصادي على العراق، للمزيد ينظر: اتخذ القرار بالجلسة رقم (٣٨٢٦)، احتوى على مقدمة و(١٠) فقرات، ينظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار ١١٣٤، المؤرخ في ٢٣ تشرين الأول ١٩٩٧، S/RES/1134(1997)، ص١-٣.

(٤٧) إن نسبة الأمريكان المشاركين في فرق التفتيش التابعة للجنة الخاصة إلى الجنسيات الأخرى لعام ١٩٩٦، المجموع الكلي ٤٤٣ عضو، وعدد الأمريكان ١٩٤ أي إن نسبتهم ٤٥% من أعضاء فرق التفتيش؛
U.S.D.S., United States Participation in the United Nations: Report by the President to the Congress For the Year 1997, Bureau Of International Organization Affairs 1998, P.4;
إسراء شريف جيجان الكعود ، لجنة الأمم المتحدة الخاصة بنزع أسلحة التدمير الشامل العراقية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسة ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١، ص١٥٤.

(٤٨) كمال ضاحي عواد، العلاقات العراقية – الأمريكية ٢٠٠٣-٢٠١١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٦، ص٤٨.

(٤٩) منظمة المؤتمر الإسلامي الشعبي – الأمانة العامة ، العراق وقرارات مجلس الأمن الدولي حقائق .. ومعلومات، مطبعة وزارة الأوقاف، بغداد، ٢٠٠٢، ص٢٠؛ إبراهيم السامرائي، العراق البلد العربي الذي نخره السياسيون ١٩١٤-٢٠٠٣، ، دار المعتز للنشر، عمان ، ٢٠١٥ ،ص٢.

(٥٠) عبد الجليل زيد مرهون، "ثعلب الصحراء" واتجاهات السياسة الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، العدد٢٤٢، العدد٢٤٢، نيسان ١٩٩٩، السنة الحادية والعشرون، ص٧.

(٥١) بل كلينتون، حياتي، تعريب: محمد توفيق البجيرمي – وليد شحادة، الحوار الثقافي، بيروت، ٢٠٠٤، ص٨٣٦، ٨٣٩؛ جوي غوردون، المصدر السابق، ص٧٠.

إن الشروط الأمريكية لإنهاء الحصار اختلفت أكثر فأكثر عن تلك التي وضعها مجلس الأمن الدولي، بل إن ميثاق الأمم المتحدة لم يسمح بها، لقد أكدت الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار إن العقوبات ستبقى قائمة مادامت حكومة صدام في السلطة، وفي الواقع كان من الشائع سماع المسؤولين الأمريكيين يصفون مستقبل عقوبات مجلس الأمن الدولي على العراق إلى حد كبير كقرار من القرارات السياسية الأمريكية: رفع العقوبات ربما سيناقش في وقت ما، لكن الولايات المتحدة لم توافق على أي شيء، نحن لا نتفق مع الدول التي تقول إن الحصار يجب إن يرفع إذا امتثل العراق لالتزاماته المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وغيرها من التصريحات[٥٢] لم يكن أي من تلك الإجراءات – المطالبة بإطاحة القيادة العراقية أو شن حملة عمل سري لتحقيق أهداف أو تمويل جماعات المعارضة أو وضع شروط لما يمكن إن يشكل بديلاً مقبولاً لصدام– أذن بها مجلس الأمن الدولي، أي أن قرارات الأخير لم تطلب سوى انسحاب العراق من الكويت، وتنفيذ نزع جزئي للسلاح، وتوفير المعلومات والوصول إلى مفتشي الأسلحة التابعين للمجلس الأمن الدولي، وبموجب هذه القرارات لن يكون هناك ما يبرر استمرار الحصار الاقتصادي المفروض على العراق إذا امتثل بالكامل لهذه المتطلبات بغض النظر عمن يرأس الحكومة، وفي الواقع فان مجلس الأمن الدولي قد تبنى هذه الأهداف (ولو لا إراديًا)، حيث كان من الناحية العملية لن يرفع الحصار الاقتصادي عن العراق حتى تحقيق الأهداف الأمريكية[٥٣].

وافق مجلس الأمن الدولي على تمديد اتفاقية النفط مقابل الغذاء بالرابع من كانون الأول ١٩٩٧ بموجب القرار(١١٤٣)[٥٤]، الخاص بتمديد مدة جديدة حددها بستة أشهر لعملية النفط

---

(٥٢) جوي غوردون، المصدر السابق، ص٦٩.

(٥٣) المصدر نفسه، ص٧٠.

(٥٤) اتخذ القرار بالجلسة رقم (٣٨٤٠)، احتوى على مقدمة و(١٠) فقرات، الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات والمقررات، ١٩٩٧–١٩٩٨ – S/INF ٥٣، الوثائق الرسمية: السنة الثانية والخمسون، ١٩٩٧، الحالة بين العراق والكويت، ص١٠١–١٠٢؛ للمزيد حول نص القرار ينظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار ١١٤٣، المؤرخ في ٤ كانون الأول ١٩٩٧، S/RES/1143(1997)، ص١–٣.

مقابل الغذاء[٥٥]، كذلك تضمن القرار التأكيد على تقديم تقريرا لمجلس الأمن الدولي جديدا يوضح فيه الاحتياجات الغذائية والطبية خلال لمدة (٩٠) يوم ويعلن عزمه على السماح بموارد إضافية[٥٦]، وقد حديث ممثل الولايات المتحدة الأمريكية حول القرار أكد بضرورة إعداد دراسة لعملية النفط مقابل الغذاء كوسيلة لمساعدة المجلس للنظر في مزيد من التحسينات في البرنامج، وأن الحكومة الأمريكية مستعدة لتلبية الاحتياجات للشعب العراقي كون الحصار يستهدف قادة العراق وليس شعبه، كما طالبة الحكومة العراقية بالتوقف عن العقود التي لا تفي بالمعايير والإجراءات المتفق عليها، وأن تنهي تقديراتها بوقف التعاون مع الأمم المتحدة بشان البرنامج وان لا تعمد إلى تخزين المساعدات الغذائية والطبية في المستودعات بينما يحرم الناس منها، وأكد على الحكومة العراقية بضرورة عدم إيقاف مبيعات النفط التي إذن بها المجلس للمساعدات[٥٧]، وبالفعل بعد يوم واحد من صدور القرار بدأت المرحلة الثالثة من البرنامج، غير إن الحكومة العراقية أعلنت أن ضخ النفط لن يبدأ إلا بعد الموافقة على خطة ثالثة للتوزيع[٥٨].

المبحث الثاني: تصاعد النشاط الأمريكي في عرقلة برنامج النفط مقابل الغذاء خلال عام ١٩٩٨:

تعرضت السياسة الأمريكية القائمة على فرض الحصار الاقتصادي على العراق إلى انتقاد، حيث نشرت صحيفة نيويورك تايمز في الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٩٨ مقالاً

---

(٥٥) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار ١١٤٣، المؤرخ في ٤ كانون الأول ١٩٩٧، S/RES/1143(1997)، ص٢؛

U.S.D.S., United States Participation in the United Nations: Report by the President to the Congress For the Year 1997, Bureau Of International Organization Affairs 1998, P.2.

(٥٦) الفقرة (٤) من القرار ١١٣٤، الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار ١١٤٣، المؤرخ في ٤ كانون الأول ١٩٩٧،S/RES/1143(1997)، ص٢.

(57) *U.S.D.S. Votin Practices in the United Nation 1997, Report to Congress Submitted Pursuand to Pablic Law, March 31, 1998,Bureau of International, Organnization Attairs ,1998, p.8-9.*

(٥٨) أعربت الحكومة العراقية عن أسفها لتمديد الاتفاقية من دون الأخذ بمطالب العراق وأبرزها ضرورة التزامن بين تصدير النفط ومواعيد تامين الحاجات الإنسانية، جريدة السفير، بيروت ، العدد ٧٨٦٨، ٩ كانون الأول ١٩٩٧، السنة الرابعة والعشرون؛ إليس بسيريني، المصدر السابق، ص١٦٤.

بينت فيه إن الغاية من الحصار إبقاء صدام تحت السيطرة، وليس إن يجعل مجلس الأمن الدولي في موقف الضعف[٥٩].

بالرغم من الدور الكبير الذي تقوم به الإدارة الأمريكية في أروقة مجلس الأمن الدولي لاستمرار الحصار الاقتصادي على العراق إلا إن بعض المهتمين راو بضرورة اتباع سياسة أكثر حزمًا، وفي السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٩٨ وجه مجموعة من أكبر المخططين للسياسة الأمريكية [٦٠] خطابا مكتوبا إلى الرئيس كلينتون اكدر له بان السياسة الأمريكية تجاه العراق لم تحقق أهدافها، وإنها في الغالب سوف تواجه تهديدًا في الشرق الأوسط أشد خطورة مما واجهناه وقت الحرب الباردة ، وطالبوا الإدارة الأمريكية إن تضع كل جهودها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية لتأكيد سيطرة الولايات المتحدة بخطوة أولى تتضمن إزاحة صدام حسين عن حكم العراق وان تفعل ذلك من خلال مجلس الأمن أو منفردة إذ اقتضى الأمر[٦١]، كما انتقد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان تدخل الإدارة الأمريكية في برنامج النفط مقابل الغذاء وسياستها الهادفة إلى إبقاء الحصار الاقتصادي على العراق وأوصى في الأول من شباط ١٩٩٨ إن يعمل مجلس الأمن الدولي على رفع سقف مبيعات النفط العراقي[٦٢]، وبالفعل استجاب الأخير عندما أصدر في العشرين من شباط ١٩٩٨ القرار(١١٥٣)[٦٣]، والذي أكد فيه على زيادة كميات مبيعات العراق النفطية كل ستة أشهر لتصل إلى

---

(٥٩) غسان بنيان جلود الشويلي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق على اثر احتلال دولة الكويت ١٩٩٠-٢٠٠٣ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٨، ص٢٠١.

(٦٠) وهم مجموعة كبيرة من المنظرين والمخططين للإدارة الأمريكية واستراتيجيتها وأبرزهم (ريتشارد تشيني ودونالد رامسفيلد وريتشارد بيرل و بول وولفويتز وريتشارد ارميتاج و جيمس وولسلى)، محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، ط٨، دار الشروق، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٣٦.

(٦١) المصدر نفسه، ص١٣٧؛ إبراهيم السامرائي، المصدر السابق ، ص٤١٤.

(٦٢) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، التقارير السنوية ١٦ حزيران ١٩٩٧ – ١٥ حزيران ١٩٩٨، ١٩٩٧-١٩٩٨، 1998/A/53/2، الجزء الأول، الفصل الثالث، الحالة بين العراق والكويت، ص١٤.

(٦٣) اتخذ الجلسة رقم (٣٨٥٥) بالإجماع، احتوى على مقدمة و(١٦) فقرة، الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات والمقررات، ١٩٩٨ – ٥٤ S/INF، الوثائق الرسمية: السنة الثالثة والخمسون، ١٩٩٨، الحالة بين العراق والكويت، ص٢٧-٢٩؛ للمزيد حول نص القرار ينظر: الأمم المتحدة ، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار ١١٥٣، المؤرخ في ٢٠ شباط ١٩٩٨، S/RES/1153(1998)، ص١-٤.

(٥) مليارات و(٢٥٦) مليون دولار[٦٤] وقال نائب الممثل الأمريكي في مجلس الأمن "إن الولايات المتحدة فخورة بالإدلاء بصوتها لصالح هذا القرار لتوسيع البرنامج الإنساني في العراق وهو أكبر برنامج إنساني تصادق عليه الأمم المتحدة في تاريخ المنظمة، والولايات المتحدة مدركة بعمق لرفاهية الشعب العراقي وتريد التأكد من تلبية احتياجاتهم الأساسية لهذا السبب دعمت الولايات المتحدة بقوة توسيع برنامج النفط مقابل الغذاء، ويقف جمع أعضاء مجلس الأمن في تناقض صارخ من سياسيات القيادة العراقية التي حولت المواد الشحيحة لبناء المزيد من القصور وأسلحة الدمار الشامل في حين إن العراق قد اشتكى من التأخير الشديد في لجنة العقوبات، إلا انه قدم عقوداً لم تفي بالمعايير والإجراءات التي وافق عليها المجلس وانحرفت إلى المحسوبية السياسية في عملية التعاقد "[٦٥].

إن الموقف الإيجابي الذي تبناه العراق لحل الخلافات مع اللجة الدولة (الاونيسكوم)[٦٦] عن طريق توقيع مذكرة التفاهم بين كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة ونائب رئيس الوزراء طارق عزيز في الثالث والعشرين من شباط ١٩٩٨[٦٧] دفع بالدول دائمة العضوية في مجلس

---

(٦٤) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار ١١٥٣، المؤرخ في ٢٠ شباط ١٩٩٨، S/RES/1153(1998)، ص٢.

(65) *U .S .D .S. .Votin Practices in the United Nation 1998, Report to Congress Submitted Pursuand to Pablic Law , March 31,1999,Bureau of International ,Organnization Attairs ,1999,p116-117.*

(٦٦) اتهمت الحكومة العراقية اللجنة بالتجسس ونقل أعضائها المعلومات لدولهم قبل رفعها لمجلس الأمن الأمر الذي أثار حفيظة العراق. للمزيد ينظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، التقارير السنوية ١٦ حزيران ١٩٩٧ – ١٥ حزيران ١٩٩٨، ١٩٩٧–١٩٩٨، 1998/A/53/2، الجزء الأول، الفصل الثالث، الحالة بين العراق والكويت، ص١٣؛ عباس فاضل محمد البياتي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن بعد نهاية الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص١٧٦.

(٦٧) زار كوفي عنان العراق في العشرين من شباط والتقى بالرئيس العراقي وبعض المسؤولين في الحكومة حيث تم التوصل إلى توقيع الاتفاق على مذكرة التفاهم. ينظر:

U.S.D.S., United States Participation in the United Nations : Report by the President to the Congress For the Year 1998, Bureau Of International Organization Affairs 1999, P8; عبد الجليل زيد مرهون، المصدر السابق، ص٨.

الأمن الدولي (روسيا وفرنسا) إلى المطالبة برفع الحصار الاقتصادي عن العراق[٦٨] وبالفعل أصدر مجلس الأمن الدولي في الخامس والعشرين من آذار ١٩٩٨ القرار (١١٥٨)[٦٩]، أكد على مواصلة المرحلة الثالثة من تنفيذ اتفاق النفط مقابل الغذاء على أساس زيادة المبيعات وفق ما قرر المجلس بالقرار السابق (١١٥٣) لتوفير عائد بملغ لا يتجاوز مجموعة ١,٤ بليون دولار خلال مدة ٩٠ يوم[٧٠].

ولكن الإصرار الأمريكي حال دون اتخاذ أي قرار بشان تخفف الحصار الاقتصادي[٧١]، وبعد يوم واحد من تصريح الإدارة الأمريكية بأنها ستعارض رفع الحصار الاقتصادي عن العراق[٧٢] صرح مجلس الأمن الدولي بتمديد مدة الحصار دون تعديل وذلك بالتاسع والعشرين من نيسان ١٩٩٨[٧٣].

واصلت الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها على مجلس الأمن الدولي وتسييسها لبرنامج النفط مقابل الغذاء للحد من فائدته، من خلال تحكمها بالجنة العقوبات المشرفة على البرنامج

---

(٦٨) محمد عبد الله العزاوي، العلاقات العراقية الفرنسية دراسة تاريخية سياسية (١٩٦٨–٢٠٠٣) ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص١٩٤.

(٦٩) اتخذ القرار بالجلسة رقم (٣٨٦٥) بالإجماع، احتوى على مقدمة وفقرتان، الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات والمقررات، ١٩٩٨ – ٥٤ S/INF، الوثائق الرسمية : السنة الثالثة و الخمسون ،١٩٩٨، الحالة بين العراق والكويت، ص٣٠؛ للمزيد حول نص القرار ينظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار ١١٥٨، المؤرخ في ٢٥ آذار ١٩٩٨،(1998)S/RES/1158، ص١.

(٧٠) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار ١١٥٨، المؤرخ في ٢٥ آذار ١٩٩٨، ص١ S/RES/1158(1998) ؛

. U.S.D.S. .Votin Practices in the United Nation 1998, Report to Congress Submitted Pursuand to Pablic Law, March 31,1999,Bureau of International ,Organnization Attairs,1999,p118-119.

(٧١) استمر السفير، العسكري الأمريكي للعراق، فبعد ايام من توقيع المذكرة أي بالخامس والعشرين من شباط ١٩٩٨ أبلغ المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية جيمس روبن الصحفيين بان حلفاء بلاده سيؤيدون العمل العسكري إذ اخل العراق باتفاق البحث عن الأسلحة، عادل محمد حسين العليان، العراق في السياسة الأمريكية المعاصرة ١٩٨٠–٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠١١، ص٢٨٨.

(٧٢) جريدة السفير، بيروت، العدد ٧٩٨١، ٢٨ نيسان ١٩٩٨، السنة الخامسة والعشرون.

(٧٣) جريدة النهار، بيروت، العدد ٢٠٠٣٣، ٢٩ نيسان ١٩٩٨، السنة الخامسة والستون.

وكذلك اللجان والوكالات الأخرى المشرفة على تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء[٧٤]، وقد ألقي وكيل وزارة الخارجية الأمريكي توماس بيكيرنغ "Thomas Pickering" في الحادي والعشرين من آيار ١٩٩٨ في الاجتماع المشترك للجنة العلاقات الخارجية ولجنة الموارد الطبيعية في مجلس الشيوخ الأمريكي خطاباً وصف فيه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق بأنها تهدف إلى إبقاء الحصار عليه[٧٥].

من خلال اتباع الولايات المتحدة الأمريكية عدة ادوار داخل مجلس الأمن لفرض الحصار الاقتصادي على العراق تراها تضغط بقوة للحصول على قواعد إجرائية منحت أمريكا سلطة منع العراق من جانب واحد من استيراد السلع الإنسانية، والمناورة لتشويه سمعة تقارير مجلس الأمن التي تناولت الوضع الإنساني، والعمل لاستبعاد الآراء القانونية الخارجية التي قد تؤثر في لجنة المقاطعة المخولة منح حق الوصول إلى السلع الإنسانية، وتأخير السلع العاجلة وأحيانا لسنوات في المرة الوحدة، وتغيير معايير الموافقة أو الرفض رفضًا قاطعاً لتحديد المعايير التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية في منح الموافقة أو رفضها، ومنع تفاقم الوضع الإنساني وزيادة الضغط العام، إما المطالب التي كانت تطرح من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي، فكانت كثير ما تجد طرائق لضمان تعرض كل هذه المحاولات للفشل[٧٦].

---

(٧٤) هناك إضافة إلى لجة المقاطعة المشرفة على البرنامج تسع وكالات أخرى وهي (منظمة الزراعة ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، منظمة الصحة العالمية، الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، منظمة الأمم المتحدة لإغاثة الطفولة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الغذاء العالمي، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)، نهرين جواد شرقي العارضي، السياسة الخارجية المصرية تجاه العراق ١٩٩٠–٢٠١١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ،٢٠١٤، ص١٤٥.

(٧٥) سامي شبر، جزاءات الأمم المتحدة ضد العراق وجريمة الإبادة الجماعية، ترجمة رياض القيسي، بيت الحكمة، بغداد ،٢٠٠٢، ص٦٥؛ منظمة المؤتمر الإسلامي الشعبي – الأمانة العامة، المصدر السابق، ص٢٠.

(٧٦) جوي غوردون، المصدر السابق، ص١٨–١٩.

ظل برنامج النفط مقابل الغذاء مرتبطا بسوق النفط الدولية فخلال المراحل الثلاث الأولى التي اتبعها هذا البرنامج كان سعر النفط مرتفعا نسبياً[٧٧]، إلا إن صادرات العراق كانت محدودة بالقدر الذي حدده مجلس الأمن الدولي[٧٨]، بموجب قرار مجلس الأمن الدولي في التاسع عشر من حزيران ١٩٩٨ المرقم (١١٧٥)[٧٩] سمح موجبه باستيراد قطع غيار للعراق بقيمة ٣٠٠ مليون دولار لزيادة إنتاج وتصدير النفط[٨٠] وبين ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بان الإدارة الأمريكية مسرورة بدعم هذا القرار الذي يسمح بتصدير قطع الغيار والمعدات إلى العراق للمساعدة في تجديد البنية التحتية لتصدير النفط العراقي ووصفها بأنها خطوة مهمة للغاية في جهود المجلس لضمان تلبيته الاحتياجات الإنسانية الحقيقية لجميع شعب العراق[٨١] إلا أن سعر النفط أخذ في الهبوط بهذا الوقت الأمر الذي منع العراق من تحسين وضعه والاستفادة من القرار[٨٢].

وقد سعت الحكومة العراقية للحصول على المزيد القرارات التي تسمح لها بالتخلص من الحصار الاقتصادي ، وهاجم محمد سعيد الصحاف الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر متهم إياها في محاصرة العراق وغلق النوافذ السياسية في مجلس الأمن الدولي، وطالب برفع الحصار

---

(٧٧) في التاسع والعشرين من آيار ١٩٩٨ وافق مجلس الأمن على خطة التوزيع على أساس تخصيص (٣,١) مليار دولار للنواحي الإنسانية من بين (٤,٥) مليار دولار عائدات بيع بترول خام وهذا يمثل أكثر من نصف البرنامج وفي اليوم التالي وطبقا للقرار ١١٥٣ بدأت مرحلة جديدة من عملية النفط مقابل الغذاء، ينظر إليس بسيريني، المصدر السابق، ص١٦٦.

(٧٨) محمود شرقي، المصدر السابق، ص١٢٦.

(٧٩) اتخذ الجلسة رقم (٣٨٩٣) بالإجماع، احتوى على مقدمة و(٧) فقرات، الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات والمقررات، ١٩٩٨ – S/INF ٥٤، الوثائق الرسمية: السنة الثالثة والخمسون، ١٩٩٨، الحالة بين العراق والكويت، ص٣٢-٣٣ ؛ للمزيد حول نص القرار ينظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار ١١٧٥، المؤرخ في ١٩ حزيران ١٩٩٨، S/RES/1175(1998)، ص١- ٢.

(٨٠) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار ١١٧٥، المؤرخ في ١٩ حزيران ١٩٩٨، S/RES/1175(1998)، ص١.

(81) *U .S .D .S. .Votin Practices in the United Nation 1998, Report to Congress Submitted Pursuand to Pablic Law, March 31, 1999,Bureau of International, Organnization Attairs ,1999, p.119.*

(٨٢) أنمار موسى جواد، الهيمنة الأمريكية وسيادة الدولة القومية بعد الحرب الباردة (دراسة حالة : العراق)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١١، ص١١٢.

الاقتصادي عن العراق[٨٣] وجدد السفير العراقي في الأمم المتحدة نزار حمدون[٨٤] الانتقاد حيث أكد إن الولايات المتحدة الأمريكية لها سياستها الخاصة تجاه العراق داخل مجلس الأمن الدولي، والتي تقف ضد أي أغلبية في مجلس الأمن الدولي تحاول رفع الحصار الاقتصادي عن العراق[٨٥]. وأوضح ذلك طارق عزيز في تموز بان أمريكا تصر على استمرار الحصار لأسباب سياسية وذلك خلال لقائه بوفد برلماني فرنسي، ودعا الدول الأوربية إلى اتخاذ موقف منسجم مع القانون الدولي حول رفع العقوبات التي يفرضها مجلس الأمن الدولي على العراق[٨٦].

دخلت القضية العراقية في مجلس الأمن مرحلة صعبة على خلفية عزم ريتشارد باتلر برفع تقرير إلى مجلس الأمن الدولي يؤكد في على حيازة العراق للأسلحة[٨٧]، وبسبب عدم وجود أي احتمال لرفع الحصار الاقتصادي، أصدرت الحكومة العراقية بالخامس من آب ١٩٩٨ بيان وقفت فيه التعاون مع لجنة يونسكوم[٨٨]، معتبراً إياها أداة بيد الإدارة الأمريكية لإطالة أمد الحصار، لحين رفع مجلس الأمن الدولي الحظر النفطي ويعيد تنظيم اللجة وينقل مقرها إلى جنيف أو فينا[٨٩]، على إثر ذلك مدد مجلس الأمن الدولي مدة الحصار الاقتصادي لشهرين بحجة عدم امتثال العراق للقرارات الدولية[٩٠].

---

(٨٣) غسان بنيان الشويلي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق، ص٢٠١.

(٨٤) نزار حمدون: دبلوماسي عراقي. ولد في الموصل عام ١٩٤٤، حصل على شهادة في الهندسة المعمارية، وأكمل دراسته في الولايات المتحدة الأمريكية، أصبح سفيراً للعراق في الولايات المتحدة الأمريكية للمدة١٩٨٤–١٩٨٨، أصبح مندوب للعراق في الأمم المتحدة للمدة ١٩٩٢–١٩٩٩. ينظر: جريدة الشرق الأوسط، العدد٨٩٩١، ١١ تموز ٢٠٠٣؛

The New York Times, 10 Ocstes2003.

(٨٥) المصدر نفسه، ص٢٠٢.

(٨٦) محمد عبد الله العزاوي، المصدر السابق، ص١٩٤.

(٨٧) المصدر نفسه.

(88) *LCDR Steven J. Bracket,OP. Cit., p.15.*

(٨٩) عادل محمد حسين العليان، المصدر السابق، ص٢٩١؛ بشار فتحي جاسم العكيدي، الموقف الروسي من الضغوط الأمريكية على العراق ١٩٩١–٢٠٠٣، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد١١، ٢٠٠٨، ص١٠.

(٩٠) جريدة النهار، بيروت، العدد ٢٠١٢٨، ٢١ آب ١٩٩٨، السنة السادسة والستون.

في ظل توتر العلاقة ما بين العراق ومجلس الأمن الدولي بعث بعض الدعاة المتنفذين في البيت الأبيض ومجلس النواب والشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية قرارا في التاسع والعشرين من أيلول ١٩٩٨[٩١] يدعو الرئيس كلينتون للإطاحة بالرئيس العراقي وتوفير الدعم المالي للقوى المعارضة[٩٢] بدعوى عدم تعاون صدام حسين مع القرارات الدولية وعرف هذا المشروع (قانون تحرير العراق)[٩٣].

عرض مجلس الأمن الدولي في التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٩٨ المرحلة الرابعة من برنامج النفط مقابل الغذاء في ضوء التقرير الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان[٩٤]، إلا إن مجلس الأمن الدولي عاد بعد أيام أي في الرابع والعشرين من تشرين الثاني

---

(٩١) نفس الشخصيات التي وجهة حطاب للرئيس كلينتون بالتاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٩٨، وعرف بمشروع القرن الأمريكي الجديد، محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية، ص١٣٦-١٣٧

(٩٢) في بداية الحصار كانت الإدارة الأمريكية عام١٩٩١ غير راغبة في تغيير نظام الحكم في العراق وذلك لأسباب منها إن إدارة بوش الأب معارضة بشدة لتولي مسؤولية تغيير الحكم في بغداد ،وكانت هيئة الأركان المشتركة تخشى إن تتورط القوات الأمريكية في مستنقع السياسة العراقية وان تتحول إلى جيش احتلال، وكان بوش قلقاً كذلك من الضغوط التي يتعرض لها الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف من جانب الراديكاليين في موسكو، الذين اعترضوا على التنازلات السوفيتية في حرب شنت على حليف سابق للاتحاد السوفيتي، وخشي بوش من إن حركة أمريكية ضد صدام حسين من شانها إن تقدم لمعارضي غورباتشوف مبرراً للقيام بانقلاب عليه، واعتقد صانعو السياسة الأمريكية بان صدام سيتم إسقاطه وان المصالح الأمريكية يمكن حمايتها حتى لو بقت الأطر المؤسسية للدولة على ما هي عليه، بشرط إن يتم تجريد العراق من قدراته العسكرية، إما التغير الذي شهدته السياسة الأمريكية في عام ١٩٩٨ يرجع إلى عاملين الأول: يتمثل الأول في المناخ الداخلي الأمريكي وبخاصة لجهة توافق الحزبين الديمقراطي والجمهوري على اعتماد منطق القوة مع العراق، ويتمثل العامل الثاني: في التحول الواسع الذي طرأ على بيئة النظام الدولي ولا سيما فيما يتعلق بتزايد انعدام التوازن داخل هذه البيئة، جريدة القادسية، بغداد، العدد ٤٠٨٤، ٢٩ كانون الأول ١٩٩٢، السنة الثالثة عشر؛ عبد الجليل زيد مرهون، المصدر السابق، ص١٨-١٩.

(٩٣) ضم القانون سبعة أقسام، للمزيد ينظر: مركز دراسات الوحدة العربية، الحرب على العراق يوميات – وثائق – تقارير ١٩٩٠-٢٠٠٥ ، مركز دراسات الوحدة ، بيروت، ٢٠٠٧، ص٧٨٥-٧٨٨؛ جريدة الأهرام، القاهرة، العدد ٤٠٨٤١، ١ تشرين الأول ١٩٩٨، السنة مائة وثلاثة وعشرون.

(٩٤) وافق كوفي عنان بالتاسع والعشرين من أيار على خطة توزيع محسنة للمخصصات الإنسانية في العراق في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء بحيث تصل قيمة المخصصات الإنسانية إلى ٣ مليارات و ١٠٠ مليون دولار من أصل ٤ مليارات و ٨٠٠ مليون دولار تمثل مجمل برنامج النفط مقابل الغذاء على إن يبدأ سريان خطة التوزيع المحسنة وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١١٥٣، الأمم المتحدة، مجلس الأمن،=

١٩٩٨ لإصدار قرار يحمل الرقم (١٢١٠)[٩٥]، أجاز فيه المباشرة بالمرحلة الخامسة من برنامج النفط مقابل الغذاء لمدة ستة أشهر جديدة تبدأ بعد يوم من إصدار القرار[٩٦]، وقدمت الحكومة العراقية بالثامن والعشرين من تشرين الثاني ١٩٩٨، خطة التوزيع الجديدة لهذه المرحلة خصص بموجبها مبلغ قدره مليارين و(٥٩٦) مليون دولار للاحتياجات الإنسانية ، ومبلغ (٣٠٠) مليون دولار مخصص لقطع الغيار والمعدات النفطية[٩٧]، وجاءت الموافقة على الخطة بعد إجراء تعديل على المبلغ المخصص للاحتياجات الإنسانية بزيادته إلى (٧٤٦) مليون دولار[٩٨]، وقد أعلنت مادلين أولبرايت إن الإدارة الأمريكية لم تعد تكتفي باحتواء النظام العراقي وإنما تسعى إلى تغييره[٩٩]، وتأكيد لحالة عدم الاستقرار في العلاقة بين العراق من جهة ومجلس الأمن الدولي والولايات المتحدة من جهة أخرى عادت أزمة المفتشين الدوليين لتنفجر مرة أحرى في تشرين الثاني ١٩٩٨ بلغت الأزمة ذروتها باقتراب الولايات المتحدة من توجيه ضربة عسكرية جديدة للعراق، بيد إن العراق تفادى الضربة بإعلانه المفاجئ على القبول باستئناف كافة عمليات التفتيش من دون قيد أو شرط [١٠٠].

وقد صرح طارق عزيز بالتاسع من كانون الأول ١٩٩٨ بأنه على الأمريكيين إلا يتوقعوا إن تواصل لجة التفتيش عملها في بغداد إذ لم يرفع الحصار الاقتصادي عن العراق[١٠١]، غير إن

=التقـــارير الســـنوية ١٦ حزيـــران ١٩٩٨– ١٥ حزيـــران ١٩٩٩، ١٩٩٨–١٩٩٩، 2, September,1999/A/54/2، الجزء الأول، الفصل الأول، الحالة بين العراق والكويت، ص٨.

(٩٥) اتخذ القرار بالجلسة رقم (٣٩٤٦)، بالأمم المتحدة، احتوى على مقدمة و(١٤) فقرة، الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات والمقررات، ١٩٩٨ – ٥٤ S/INF ، الوثائق الرسمية : السنة الثالثة و الخمسون، ١٩٩٨، الحالة بين العراق والكويت، ص٣٧–٣٨؛ للمزيد حول نص القرار ينظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمـن، القـرارات، الحالـة بـين العـراق والكويـت، القـرار ١٢١٠، المـؤرخ فـي ٢٤ تشـرين الثـاني ١٩٩٨، S/RES/1210(1998) ، ص١–٣.

(٩٦) الفقرة (١) من القرار ١٢١٠، الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار ١٢١٠، المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٩٨، S/RES/1210(1998)، ص٢.

(٩٧) مركز دراسات الوحدة العربية، المصدر السابق، ص٦١٠.

(98) *U .S .D .S. .Votin Practices in the United Nation 1998, Report to Congress Submitted Pursuand to Pablic Law, March 31, 1999,Bureau of International, Organnization Attairs ,1999, p.116.*

(٩٩) جريدة الأهرام، القاهرة، العدد ٤٠٩٠٦، ٥ كانون الأول ١٩٩٨، السنة مائة وثلاثة وعشرون.

(١٠٠) عبد الجليل زيد مرهون، المصدر السابق، ص٩.

(١٠١) جريدة الأهرام، القاهرة ، العدد ٤٠٩١٠، ٩ كانون الأول ١٩٩٨، السنة مائة وثلاثة وعشرون.

ذلك لم يمنع ريتشارد باتلر من رفع تقريره بالخامس عشر من كانون الأول ١٩٩٨ إلى مجلس الأمن الدولي أكد فيه على عدم تعاون العراق مع فرق التفتيش[١٠٢]، سرعان ما تطورت الإحداث بعد عملية "ثعلب الصحراء"[١٠٣] والتي ارتكزت فيه الحجة الأمريكية إلى قرار سابق أدان فيه مجلس الأمن الدول العراق لنشرة قوات على الحدود مع الكويت[١٠٤]. وفي تصريح لطارق عزيز بالثاني والعشرين من كانون الأول ١٩٩٨ اتهم الولايات المتحدة الأمريكية بمنعها مجلس الأمن الدولي من مراجعة الحصار الاقتصادي وأن لجنة اليونسكوم مجرد أداة رخيصة بيد الأمريكيين[١٠٥]. ومما اتقدم اتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بدور فاعل في عدم تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق بالشكل الذي وجد من أجله.

---

(١٠٢) اتهم بتلر العراق بأنه لم يقدم التعاون التام الذي وعد به في الرابع عشر من تشرين الثاني ١٩٩٧، وأن العراقيين فرضوا قيودا جديدة على عمل المفتشين، وخلص إلى نتيجة مفادها إن ما حدث هو خطوة إلى الوراء تثير الشكوك حول فاعلية أنشطة المراقبة في العراق، عبد الجليل زيد مرهون، المصدر السابق، ١٢؛ جريدة الثورة، بغداد، العدد ٩٦٥٧، ١٧ كانون الأول ١٩٩٨.

(١٠٣) لم تحصل الولايات المتحدة الأمريكية على قرار من مجلس الأمن الدولي بضرب العراق، وإنما اعتمد على تفسيرها لعبارة "استخدام كل الوسائل". ينظر:

" *U.S.D.S., United States Participation in the United Nations: Report by the President to the Congress For the Year 1998, Bureau Of International Organization Affairs 1999, P9;* بل كلينتون، المصدر السابق، ص٩٠٥.

(١٠٤) ارتكزت الحجة الأمريكية بضربي العراق على القرار (٩٤٩) الصادر قبل الأزمة الذي أدان فيه مجلس الأمن الدولي العراق لنشرة قوات على الحدود مع الكويت، والذي لم يتضمن مع ذلك أي تفويض باستخدام القوة، بل إن هذا القرار صدر بعد موافقة العراق على سحب قواته العسكرية من المناطق المتاخمة للكويت، عبد الجليل زيد مرهون، المصدر السابق، ص١١.

(١٠٥) جريد ة الأهرام، القاهرة، العدد ٤٠٩٢٣، ٢٢ كانون الأول ١٩٩٨، السنة مائة وثلاثة وعشرون.

الخاتمة:

تم بحمد الله انجاز البحث وتوصل الباحث إلى الاستنتاجات الآتية:

١- لم يطبق برنامج النفط مقابل الغذاء وفق ما أقره مجلس الأمن الدولي من قوانين، بل سيست وفق رغبة الإدارة الأمريكية.

٢- فشل البرنامج النفط مقابل الغذاء خلال السنوات ١٩٩٧-١٩٩٨ من تحسن الوضع المأساوي للشعب العراقي، فقد كانت نسبة الوفيات بين الأطفال عالية، وانتشار الإمراض وقلة الأدوية.

٣- تحكم الولايات المتحدة الأمريكية في البرنامج من خلال التدخلات المباشرة بإيقاف أي سفينة متجهة للعراق وإخضاعها للتنفيس وإجبار البعض منها بالعودة من حيث أتت بحجج واهية، أو بطريقة غير مباشرة من خلال الأعضاء الأمريكيين العاملين في لجان تطبيق البرنامج وإلغائهم للكثير من عقود الشراء أو تأخيرها .

٤- إرجاع الكثير من المساعدات التي وصلت للعراق بحجة أنها ذات استخدام مزدوج.

المصادر والمراجع:

أولاً: الوثائق

أ – وثائق مجلس الأمن الدولي:

١- الأمم المتحدة ، مجلس الأمن، التقارير السنوية ١٦ حزيران ١٩٩٦ – ١٥ حزيران ١٩٩٧، (١٩٩٦-١٩٩٧، 1997/A/52/2 ، الجزء الأول، الفصل الحادي عشر، الحالة بين العراق والكويت.

٢- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات والمقررات، ١٩٩٧–١٩٩٨ – S/INF ٥٣، الوثائق الرسمية: السنة الثانية والخمسون، ١٩٩٧، الحالة بين العراق والكويت.

٣- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار ١١١، المؤرخ في ٤ حزيران ١٩٩٧، S/RES/1111(1997) .

٤- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، التقارير السنوية ١٦ حزيران ١٩٩٧ – ١٥ حزيران ١٩٩٨، ١٩٩٧-١٩٩٨)، , 1996/A/53/2 ,(الجزء الأول، الفصل الثالث، الحالة بين العراق والكويت.

٥- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار ١١٢٩، المؤرخ في ١٢ أيلول ١٩٩٧، S/RES/1051(1997) .

٦- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار ١١٣٤، المؤرخ في ٢٣ تشرين الأول ١٩٩٧،S/RES/1134(1997).

٧- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار ١١٤٣، المؤرخ في ٤ كانون الأول ١٩٩٧، S/RES/1143(1997).

٨- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات والمقررات، ١٩٩٨ – S/INF ٥٤، الوثائق الرسمية: السنة الثالثة والخمسون، ١٩٩٨، الحالة بين العراق والكويت.

٩- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار ١١٥٣، المؤرخ في ٢٠ شباط ١٩٩٨، S/RES/1153(1998).

١٠-الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت، القرار ١١٥٨ ، المؤرخ في ٢٥ آذار ١٩٩٨، S/RES/1158(1998).

١١-الأمم المتحدة ، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار ١١٧٥، المؤرخ في ١٩ حزيران ١٩٩٨، S/RES/1175(1998).

١٢-الأمم المتحدة ، مجلس الأمن، التقارير السنوية ١٦ حزيران ١٩٩٨ – ١٥ حزيران ١٩٩٩ ،١٩٩٨-١٩٩٩ ، 2, September, 1999/A/54/2 ، الجزء الأول ، الفصل الأول ، الحالة بين العراق والكويت.

١٣-الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرارات، الحالة بين العراق والكويت، القرار ١٢١٠، المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٩٨، S/RES/1210(1998) .

ب- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية:

1- U.S .D .S ., United States Participation in the United Nations: Report by the President to the Congress For the Year 1997, Bureau Of International Organization Affairs 1998.

2- U.S .D .S., Votin Practices in the United Nation 1997, Report to Congress Submitted Pursuand to Pablic Law, March 31,1998, Bureau of International, Organnization Attairs ,1998.

3- U .S .D .S., Votin Practices in the United Nation 1998, Report to Congress Submitted Pursuand to Pablic Law, March 31, 1999, Bureau of International, Organnization Attairs, 1999.

ثانيا: الرسائل والأطاريح الجامعية:

١- إسراء شريف جيجان الكعود، لجنة الأمم المتحدة الخاصة بنزع أسلحة التدمير الشامل العراقية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسة، جامعة بغداد ، ٢٠٠١.

٢- انمار موسى جواد، الهيمنة الأمريكية وسيادة الدولة القومية بعد الحرب الباردة (دراسة حالة : العراق)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١١.

٣- بسمة ماجد حمزة المسعودي، الآثار الاقتصادية والسياسية لقرارات الأمم المتحدة تجاه العراق للمدة من ١٩٩٠–٢٠٠٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١١.

٤- زباني نوال، العقوبات غير العسكرية في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتطبيقها على العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية (الجزائر)، ٢٠١٥.

٥- سعد ساوم عباس، نظام الأمن الجماعي بين نصوص الأمم المتحدة والهيمنة الأمريكية (دراسة حالة العراق)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا، قسم الدراسات الدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢.

٦- عباس فاضل محمد البياتي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن بعد نهاية الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.

٧- عادل محمد حسين العليان، العراق في السياسة الأمريكية المعاصرة ١٩٨٠–٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠١١.

٨- غسان بنيان جلود الشويلي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق على إثر احتلال دولة الكويت ١٩٩٠-٢٠٠٣ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٨.

٩- كمال ضاحي عواد، العلاقات العراقية – الأمريكية ٢٠٠٣-٢٠١١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٦.

١٠- محمود شرقي، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق ١٩٩٠-٢٠٠٦، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ابن يوسف بن خدة، ٢٠٠٧.

١١- محمد زهير عبد الكريم، تطبيق مجلس الأمن للفصل السابع (دراسة حالة النزاع بين العراق والكويت)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٤.

١٢- محمد صدام فائق بن طريف، الأزمة الدولية أدارتها دراسة تحليلية لازمة العلاقات العراقية – الأمريكية ١٩٩٠-٢٠٠٣/ دراسة حالة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط ،٢٠١٧.

١٣- نهرين جواد شرقي العارضي، السياسة الخارجية المصرية تجاه العراق ١٩٩٠-٢٠١١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٤.

ثالثاً: الكتب العربية والمترجمة:

١- إبراهيم السامرائي، العراق البلد العربي الذي نخره السياسيون ١٩١٤-٢٠٠٣، دار المعتز للنشر، عمان، ٢٠١٥.

٢- إليس بسيرينى، عرض الأحداث التي وقعت في بغداد في الفترة من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩ (الحرب الممتدة التي لا تعرف لها اسماً)، ترجمة محمد رفعت عواد، تقديم ميشيل جولي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤.

٣- بل كلينتون، حياتي، تعريب: محمد توفيق البجيرمي – وليد شحادة، الحوار الثقافي، بيروت، ٢٠٠٤.

٤- جوي غوردون، الحرب الخفية أمريكا والعقوبات على العراق، مركز دراسات الوحدة العربية ، ترجمة عبد الرحمن أيأس، بيروت، ٢٠١٨.

٥- جيف سيمونز، التنكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،١٩٩٨.

٦- سامي شبر، جزاءات الأمم المتحدة ضد العراق وجريمة الإبادة الجماعية، ترجمة: رياض القيسي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.

٧- عصام عبد الفتاح، السجل الأسود لأمريكا الشيطان يسكن تمثال الحرية من إبادة الهنود الحمر .. حتى تدمير العراق، ط١، شركة الشريف ماس للنشر، القاهرة، ٢٠١٥.
٨- مادلين أولبرايت، مادلين أولبرايت "السيدة الوزيرة سيرة ذاتية، تعريب: محمد توفيق البجيرمي، الحوار الثقافي، بيروت ،٢٠٠٤.
٩- محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، ط٨، دار الشروق، بيروت، ٢٠٠٩.
١٠- محمد عبد الله العزاوي، العلاقات العراقية الفرنسية دراسة تاريخية سياسية (١٩٦٨-٢٠٠٣)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ٢٠١٣.
١١- مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق يوميات – وثائق – تقارير ١٩٩٠-٢٠٠٥، مركز دراسات الوحدة، بيرو، ٢٠٠٧.
١٢- منظمة المؤتمر الإسلامي الشعبي – الأمانة العامة، العراق وقرارات مجلس الأمن الدولي حقائق .. ومعلومات، مطبعة وزارة الأوقاف، بغداد، ٢٠٠٢.

رابعاً: البحوث العلمية:

١- بشار فتحي جاسم العكيدي، الموقف الروسي من الضغوط الأمريكية على العراق ١٩٩١-٢٠٠٣، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد١١، ٢٠٠٨.
٢- عبد الجليل زيد مرهون،" ثعلب الصحراء" واتجاهات السياسة الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٤٢، نيسان ١٩٩٩، السنة الحادية والعشرون.
٣- سلمان علي حسين، جماعات المصالح والضغط ودورها في صنع القرار السياسي الأمريكي، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٧، السنة ٢٠٠٩.

خامساً: الجرائد:

١- جريدة النهار، بيروت، العدد ١٩٦٣٤ ، ١ كانون الثاني ١٩٩٧، السنة الرابعة والستون.
٢- جريدة النهار، بيروت، العدد ١٩٦٨٤، ٤ آذار ١٩٩٧، السنة الرابعة والستون.
٣- جريدة النهار، بيروت، العدد ١٩٧٥٥، ٣١ أيار ١٩٩٧، السنة الرابعة والستون.
٤- جريدة السفير، بيروت، العدد: ٧٧١٤، ١٢ حزيران ١٩٩٧، السنة الرابعة والعشرون.
٥- جريدة السفير، بيروت، العدد٧٧٦٩، ١٤ آب ١٩٩٧، السنة الرابعة والعشرون.
٦- جريدة بيروت، العدد ١٩٨٤١، ٨ أيلول ١٩٩٧، السنة الخامسة والستون.
٧- جريدة السفير، بيروت، العدد ٧٨٦٨، ٩ كانون الأول ١٩٩٧، السنة الرابعة والعشرون.
٨- جريدة السفير، بيروت، العدد٧٩٨١، ٢٨ نيسان ١٩٩٨، السنة الخامسة والعشرون.
٩- جريدة النهار، بيروت، العدد ٢٠٠٣٣، ٢٩ نيسان ١٩٩٨، السنة الخامسة والستون.
١٠- جريدة النهار، بيروت، العدد ٢٠١٢٨، ٢١ آب ١٩٩٨، السنة السادسة والستون.
١١- جريدة القادسية، بغداد، العدد ٤٠٨٤، ٢٩ كانون الاول ١٩٩٢، السنة الثالثة عشر.

١٢- جريدة الأهرام، القاهرة، العدد٤٠٨٤١، ا تشرين الأول ١٩٩٨، السنة مائة وثلاثة وعشرون.
١٣- جريدة الأهرام، القاهرة، العدد ٤٠٩٠٦، ٥ كانون الأول ١٩٩٨، السنة مائة وثلاثة وعشرون.
١٤- جريدة الأهرام، القاهرة، العدد ٤٠٩١٠، ٩ كانون الأول ١٩٩٨، السنة مائة وثلاثة وعشرون.
١٥- جريدة الثورة، بغداد، العدد٩٦٥٧، ١٧ كانون الأول ١٩٩٨.
١٦- جريد ة الأهرام، القاهرة، العدد٤٠٩٢٣، ٢٢ كانون الأول ١٩٩٨، السنة مائة وثلاثة وعشرون.

سادسًا: الموسوعات:

١- عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٣، مطبعة تكنو برس الحديثة، بيروت، ١٩٩٠.
٢- فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، دار أسامة، عمَّان، ٢٠٠٣.